٣ ريال

أخطاء يجب أن تُصحح في العقيدة

٢

تبرئة السلف

مِن تفويض الخلف

تأليف

محمد بن إبراهيم اللحيدان



الطبعة الأولى

١٤١٣هـ - ١٩٩٢م



مكتبة دار الحميضي

ص. ب ٣١٠٦ الرياض ١١٤٧١

هاتف ٤٣٥٣٨٢٢ فاكس ٤٣٥٧٨٠٢



دار الكتاب والسنة

P. O. Box 11106 Karachi 75300

Pakistan

أخطاء يجب أن تصحح في العقيدة

(٢)

تبرئة السلف

من تفويض الخلف

تأليف
محمد بن ابراهيم اللحيدان

الرقـــم : RR/13-92/10100113
اسم الكتاب : تبرئة السلف من تفويض الخلف
المؤلـف : لحيدان ـ محمد بن إبراهيم آل
الناشــر : دار الكتاب والسنة ودار الحميضي
إشــراف : دار الحميضي للنشر ـ الرياض
المشرف الفني : مُغَل ـ أبو سلطان
المطبعـة : مطبعة سفير ـ الرياض
الطبعـة : الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م
المـوزع : مؤسسة الجريسي للتوزيع

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا ا لله حده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿**ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون**﴾ *[سورة آل عمران، الآية: ١٠٣]*. ﴿**ياأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبًا**﴾ *[سورة النساء، الآية: ١]*. ﴿**ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدًا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا**﴾ *[سورة الأحزاب، الآيتان: ٧٠، ٧١]*.(١)

أما بعد:

«فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»(٢).

---

(١) هذه خطبة الحاجة وللشيخ الألباني تخريج لها نشره المكتب الإسلامي.

(٢) نص حديث أخرجه أحمد ٣/٢٧١ ومسلم ٨٦٧/جمعة والنسائي =

وإن مما لا يخفى فضل السلف الصالح من هذه الأمة ـ الصحابة والتابعون وتابعوهم ـ، وعظيم علمهم، بما أنزل الله في كتابه، وبما جعله على لسان نبيه ﷺ.

وقد كانوا أعلم الناس بمراد الله، وأعلم الناس بمراد رسول الله ﷺ، وأعظمهم متابعة لله ورسوله، وأحسنهم فهمًا لآيات القرآن وكلام رسول الإنس والجان.

وإن مما علموه، وعرفوه، وفهموه، ما ورد في القرآن والسنة النبوية من نصوص صفات رب العالمين، فزادهم ذلك إيمانًا وتعظيمًا وخشية لله عز وجل، فاستحقوا بذلك مدح الرسول ﷺ، في قوله: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»(١).

وقد مشى على ما مشوا عليه طائفة، فآمنوا بما آمنوا به، وتابعوهم حذو القذة بالقذة، فاستحقوا بذلك مدح الرسول ﷺ، في قوله: «**ولاتزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق،**

= ٢٢/عيدين وابن ماجة ٤٥/ مقدمة من حديث جابر، واللفظ لمسلم إلَّا: «**وكل ضلالة في النار**». فتفرد بها النسائي بإسناد صحيح.

(١) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب فضائل الأصحاب باب رقم «١» وفي الشهادات باب ٩، وأحمد في المسند ٢/٣٧٨، ٤٤٢ من حديث ابن مسعود والذي عند البخاري من حديث عمران بن حصين.

لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله، وهم كذلك»[١].

فهم أهل السنة والجماعة، وهم أتباع السلف ورثة علم النبوة.

ونكب عن طريقهم ـ طريق السلف الصالح ـ آخرون، فسلكوا سبيلاً لم يسلكوه، واهتدوا بهدي لم يرسموه، فكانوا فرقًا وأحزابًا، كل حزب بما لديهم فرحون.

وكـان منهم من أعظم الفرية، فنسبوا ما أوصلتهم إليه السبل التي تفرقت بهم عن سبيل الله في باب صفات الله إلى السلف الصالح.

وهؤلاء هم المفوضة مفوضة صفات الله أهل التجهيل[٢]، فضلوا ضلالتين، وأخطأوا خطأين:

الأول: حيدتهم عن طريقة السلف الصالح، من إثبات صفات الله، كما وردت في النصوص الشرعية إثباتًا حقيقيًا منزهًا عن التشبيه والتمثيل. وأتّباعهم طريقة ما أنزل الله بها من سلطان.

الثاني: نسبتهم البدعة التي ابتدعوها في نصوص صفات الله عز وجل إلى السلف الصالح.

(١) *أخرجه مسلم ١٩٢٠ واللفظ له وابن ماجة ١٠ من حديث ثوبان.*

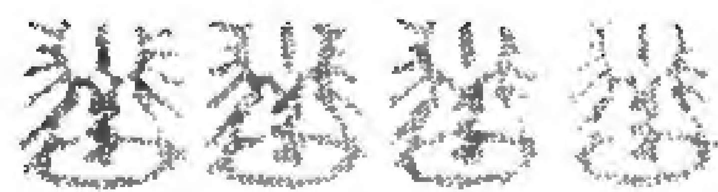
(٢) *سيأتي سبب تلقيبهم بأهل التجهيل.*

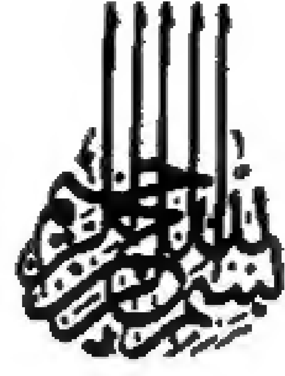
وفي هذه الورقات تطّلع على خطأ نسبة مذهب التفويض إلى السلف وتقرير ابتداعه، وتطّلع كذلك على بيان ضلال هذا المذهب. وسميته «تبرئة السلف من تفويض الخلف».

ونسأل الله أن يهدينا صراطه المستقيم، ويثبتنا عليه، وينفعنا بالتمسك به، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

محمد بن إبراهيم اللحيدان

الرياض في ١٢/١٢/١٤١٢هـ





تمهيد

أرسل الله ـ عز وجل ـ نبيه محمدًا ﷺ، بالهدى ودين الحق، وأنزل معه الكتاب هدىً وتفصيلًا لكل شيء، أوضحه أكمل الإيضاح، وبينه أتم البيان، فهو واضحٌ بيّنٌ قال تعالى: ﴿**وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً**﴾ [سورة الأنعام، الآية ١١٤]. وقال تعالى: ﴿**هدىً للناس وبيناتٍ من الهدى والفرقان**﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٥]، وقال تعالى: ﴿**ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر**﴾ [سورة القمر، الآية: ١٧]، وقال تعالى: «**إنا أنزلناه قرآنًا عربيًا لعلكم تعقلون**﴾ [سورة يوسف، الآية ٢]، وقال تعالى: ﴿**وقرآنًا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً**﴾ [سورة الإسراء، الآية ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿**قرآنًا عربيًا غير ذي عوج لعلهم يتقون**﴾ [سورة الزمر، الآية: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿**كتابٌ فصلت آياته قرآنًا عربيًا لقوم يعلمون**﴾ [سورة فصلت: الآية: ٣]، وقال تعالى: ﴿**إنا جعلناه قرآنًا عربيًا لعلكم تعقلون**﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٣] إلى غير ذلك من الآيات في هذا المعنى.

فهو واضح بتوضح الله له، وواضح أيضًا بتوضيح رسول

الله ﷺ له بما جعل الله على لسانه من الإيضاح في سنته المروية عنه، فإن الرسول ﷺ ما بعث إلا ليبلغ الناس رسالة ربهم، ويبين لهم ما أنزل عليهم من الهدى والحق كما قال تعالى: ﴿**وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزّلَ إليهم**﴾ *[سورة النحل، الآية: ٤٤]*. وكما قال تعالى: ﴿**وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي يختلفون فيه**﴾ *[سورة النحل، الآية: ٦٤]*.

وقد قام ﷺ بما كلف به أحسن قيام، فشرح القرآن، وفسر المجمل فيه، ووضحه، وبين لصحابته ما يجب عليهم فيه، وما يمتنع، في الأصول وفي الفروع.

وما مات ﷺ إلا بعد أن أكمل الله به الدين، وأقام به الحجة قال تعالى: ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً**﴾ *[المائدة، الآية: ٣]*. قال أبوذر ـ رضي الله عنه ـ: «لقد توفي رسول الله، ﷺ، وما طائر يقلب جناحيه إلا ذكر لنا منه علمًا»[1].

ولا شك أن من الأبواب التي علمهم إياها باب أسماء الله وصفاته، فوضح لهم الواجب فيها من الإيمان بها وإثباتها

(١) هو من رواية الإمام أحمد في المسند ١٥٣/٥، ١٦٢، والراوي له عن أبي ذر أشياخ من التيم لم تذكر أسمائهم والله أعلم.

حقيقة، بما دلت عليه من صفات الكمال ونعوت الجلال، وما ذاك إلا لشدة الحاجة إليه إذ هو داخل في تحقيق التوحيد، الذي هو فرض الله على العبيد فيمتنع أن يكون ﷺ لم يعلمهم هذا الباب المهم.

وقد حفظ الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ذلك العلم، الذي علمهم إياه الرسول ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ، فآمنوا بما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة في أسماء الله وصفاته، معتقدين حقيقتها، منزهين الله عز وجل عن الشبيه والمثيل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «فمن المحال في العقل والدين، أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل إليه الكتاب بالحق، ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر الله، بأنه أكمل له ولأمته دينهم، وأتم عليهم نعمته محال مع هذا وغيره، أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبسًا مشتبهًا، ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وما يجوز عليه، وما يمتنع عليه،

فإن معرفة هذا أصل الدين وأساس الهداية؛ وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب، وحصلته النفوس، وأدركته العقول، فكيف يكون ذلك الكتاب وذلك الرسول وأفضل خلق الله بعد النبيين لم يُحكّموا هذا الباب اعتقادًا وقولاً؟!

ومن المحال أيضًا أن يكون النبي ﷺ قد علّم أمته كل شيء حتى الخراءة، وقال: «**تركتكم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك**»[١] وقال فيما صح عنه أيضًا: «**ما بعث الله من نبي إلا كان حقًا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم**»[٢]، وقال أبوذر: «لقد توفي رسول الله وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علمًا»[٣] وقال عمر بن الخطاب: «قام فينا رسول الله مقامًا، فذكر بدء الخلق، حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه»[٤] رواه البخاري اهـ.[٥].

(١) أخرجه ابن ماجة حديث رقم ٤٣، وأحمد في المسند ١٢٦/٤ من حديث العرباض بن سارية.

(٢) أخرجه مسلم ١٨٤٤، والنسائي كتاب البيعة باب ٢٥ وابن ماجة ٣٩٥٦ بنحو من هذا اللفظ من حديث عبدالله بن عمرو.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب بدء الخلق باب ١.

(٥) مجموع الفتاوى ج٥ ص٦ ـ ٧.

وقـال العلامة ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «فصلٌ. اشتمال الكتب الإلهية على الأسماء والصفات أكثر من اشتمالها على ما عداه، وذلـك لشرف متعلقهـا وعـظمتـه وشدة الحاجة إلى معرفته، فكانت الطرق إلى تحصيل معرفته أكثر وأسهل وأبين من غيره. وهـذا من كمال حكمـة الرب تبارك وتعالى وتمام نعمته وإحسانه. . . . ومعلوم أن حاجتهم إلى معرفة ربهم وفاطرهم فوق مراتب هذه الحاجات كلها، فإنه لا سعادة لهم ولا فلاح ولا صلاح ولانعيم إلا بأن يعـرفـوه، ويعتقدوه، ويكون هو وحده غاية مطلوبهم، والتقرب إليه قرة عيونهم. . . »اهـ[1].

ومازال الصحابة رضوان الله عليهم على ما تركهم عليه رسول الله ﷺ، من الإيمان بما دلت عليه النصوص من أسماء الله وصفاته، مثبتين لمعانيها، معتقدين لها، حتى ورث ذلك عنهم التـابعـون، فلا يوجد بينهم من ينكر ذلك، ولا من يحرفه، ولا من يعتقد أن ظواهر النصوص لا معنى لها. حتى شذ في آخر عصرهم شقيٌّ يقال له الجعد بن درهم، فتكلم في آيات الصفـات بالإنكـار، فأخذه والي العراق خالد بن عبدالله القسري، فقتله يوم عيد الأضحى، روي أنه خطب

(١) مختصر الصواعق ج١ ص٦١.

يوم الأضحى بواسط فقال: أيها الناس: ارجعوا فضحوا، تقبل الله منا ومنكم، فإني مضحٍ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليمًا، وتعالى الله عما يقول الجعد بن درهم علوًا كبيرًا، ثم نزل فذبحه»[١]. وذلك سنة ١١٩هـ أو قبلها بنحو سنة.

وفي ذلك يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ في نونيته ـ نونية أهل السنة والجماعة ـ:

ولأجل ذا ضحى بجعدٍ خالدُ القسريُ
يوم ذبائح القربانِ
إذ قال إبراهيمُ ليس خلِيله
كلا ولا موسى الكليمَ الداني
شَكَرَ الضحية كلُّ صاحبِ سنةٍ
للهِ دَرُّك من أخي قربان

ثم لم تزل هذه الفتنة خامدة مدة من الزمان، حتى بعثها شقيٌ آخر يقال له الجهم بن صفوان السمرقندي، وكان قد ورثها عن الجعد، وأضاف إليها من ضلالته، فقتله سلم بن

(١) *أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية ص٧، وانظر للكلام على طرقه اختصار العلو للألباني ص١١٣.*

أحوز صاحبُ شرطة نصر بن سيار في خراسان سنة ١٢٨هـ»[1].

والجهم هو الذي قال فيه الإمام المجاهد عبدالله بن المبارك:

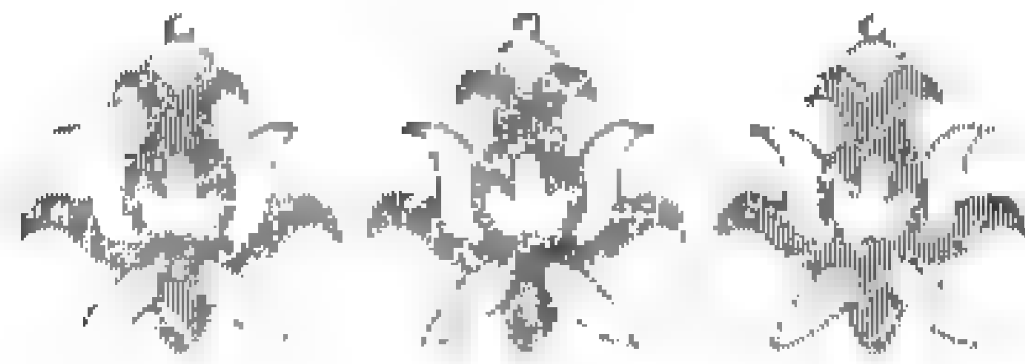
عجبتُ لشخصٍ دعـا الناسَ جهرةً
إلى النــار واشتقَ أسمَـه من جهنم

إلا أن شرر هذه الفتنة، كان قد تطاير، وتفرق، وازداد البـلاء بتعريب الكتب اليونانية والرومانية في المائة الثانية، وانتشرت مقـالة الجهمية في المائة الثالثة[1] على يد بشر بن غياث المـريسي وطبقته، من أمثال أحمد بن دؤاد، فحورب بسببهم أئمة الإسلام وعلماء السنة، واضطهدوا، وعذبوا، كما حصـل لإمام أهل السنة أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح والحسين بن حماد المعروف بسجادة وحسين القواريري ونعيم بن حماد الخزاعي وغيرهم. وكان فتح هذا الباب سببًا لتفرق الأحـزاب وكثـرة الأقـوال في أسماء الله وصفاته، فمن قائل بإثبـات الأسماء ونفي الصفات، ومن قائل بنفي الجميع، ومن قائـل بإثبات الأسماء وبعض الصفات، ومنكر للأكثر

---

(١) انـظر الحمـوية لشيخ الإسـلام ابن تيمية ج٥ ص٢٠ ـ ٢٢ ضمن مجموع الفتاوى وانظر سير أعلام النبلاء مع تعليقه ٦/ ٢٦.

ومِن، ومن... فلما رأى ذلك أئمة السنة، صنفوا الكتب المبينة للحق في هذا الباب، فألفت الكتب في السنة[1] ـ خوفًا من دروسها ونسيانها ـ وبُيِّنتْ عقيدة السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ومن تلك المؤلفات كتاب السنة للإمام أحمد بن حنبل وكتاب السنة لابن أبي عاصم، وكتاب السنة لعبد الله بن الإمام أحمد وكتاب الرد على الجهمية للإمام عثمان بن سعيد الدارمي والرد على بشر المريسي العنيد له أيضًا وكتاب التوحيد لإمام الأئمة ابن خزيمة[2]، وغيرها من المؤلفات، في تأييد السنة والرد على أهل البدعة[3].



---

(١) يقصد بالسنة هنا مسائل الاعتقاد من التوحيد والإيمان والقدر...

(٢) يندد الكوثري بهذه الكتب وأمثالها من كتب السنة، التي شرحت المذهب الصحيح ـ مذهب السلف الصالح ـ، ويدعي أنها كتب الزندقة والباطل في مقالاته وغيرها من كتبه فما هي كتب الإسلام إذن؟! سبحانك هذا بهتان عظيم.

(٣) انظر: في ذكر كتب السنة، وعدها مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥/٢٤، ٢٥.

بيان التفويض والتعريف به
ومقولات المفوضة وغيرهم في شرحه

التفويض لغة: هو من ردّ الأمر إلى الغير، تقول: فوضت الأمر إلى فلان يعني رددته إليه. قال في مختار الصحاح في مادة ف و ض: فوَّض إليه الأمر تفويضًا رده إليه، وفي القاموس في مادة ف و ض: فوَّض إليه الأمر ردَّه إليه.

وأما في اصطلاح المفوضة، فالمقصود بالتفويض: رد معرفة معاني نصوص الصفات في القرآن والسنة إلى الله عز وجل دون غيره.

ومن عباراتهم في ذلك: إن المراد بهذا خلاف مدلولها الظاهر المفهوم، ولا يعرفه أحد، كما لا يعلم وقت الساعة[1].

ويقرر الرازي مذهب التفويض فيقول: حاصل هذا المذهب: أن هذه المتشابهات ـ يعني نصوص الصفات ـ يجب القطع فيها بأن مراد الله تعالى منها شيء غير ظواهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في

---

(١) شرح *الطحاوية لابن أبي العز* ص٥٩٦.

تفسيرها . . . »[1]اهـ.

ثم إنــه نسب هذا المـذهب إلى السلف، وسيأتي بيان بطلان هذه النسبة.

وقال الغزالي: «اعلم أن الحق الصحيح الذي لا مراء فيه عنـد أهـل البصـائـر، هو مذهب السلف أعني الصحـابة والتابعين ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، ثم قال: حقيقة مذهب السلف وهـو الحق عندنا أن كل من بلغه حديث من هذه الأخبار من عوام الخلف يجب عليه سبعة أمور، التقديس، ثم التصـديق، ثم الاعـتراف بالعجـز، ثم السكوت، ثم الكف، ثم الإمساك، ثم التسليم لأهل المعرفة إلى أن قال: والاعـتراف بالعجز: أن يقر أن معرفة مراده ليس على قدر طاقته، وأن ذلك ليس من شأنه، وحرفته . . . »[2] الخ ما قال.

فأنت ترى أنـه قرر أن المراد من نصوص الصفات غير معلوم، وهذا هو التفويض، وزاد فنسبه إلى السلف، وأنت على موعد ببيان بطلان هذه النسبة، فانتظر.

---

(١) *أساس التقديس* ص ٢٣٦، بتصرف يسير.

(٢) عن كتـابـه *إلجـام العـوام* بواسـطة نقل السفاريني في *لوامع الأنوار* ص٢٦٢ ج١.

ومن قرر هذا المذهب أيضًا ابن الجوزي، كما في صيد الخاطر له [١]، ونسبه إلى السلف أيضًا الشهرستاني [٢].

وأهل التفويض هم أهل التجهيل، وإنما سموا بذلك لنسبتهم السلف إلى الجهل بمعاني نصوص الصفات، بل نسبوا الرسول ﷺ إلى ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والصحابة والتابعون لهم بإحسان ومن سلك سبيلهم في هذا الباب على سبيل الاستقامة، وأما المنحرفون عن طريقهم فهم ثلاث طوائف، أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل... إلى أن قال: وأما الصنف الثالث، وهم أهل التجهيل، فهم كثير من المنتسبين إلى السنة واتباع السلف يقولون: إن الرسول ﷺ لم يعرف معاني ما أنزل الله إليه من آيات الصفات ولا جبريل يعرف معاني الآيات ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك، وكذلك قولهم في أحاديث الصفات إن معناها لا يعلمه إلا الله، مع أن الرسول تكلم بها ابتداء...» [٣] الخ ما قال ـ رحمه الله ـ.

---

(١) انظر صيد الخاطر ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٢) علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين ص٧٥.

(٣) مجموع الفتاوى ٥/٣١ ـ ٣٤.

وقال الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «والصنف الثالث أصحاب التجهيل، الذين قالوا: نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها، ولا يدرى ما أراد الله ورسوله منها، لكن نقرؤها ألفاظًا لا معاني لها، ونعلم أن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله، وهي عندنا بمنزلة ﴿كهيعص﴾ *[سورة مريم، الآية ١]*. و﴿حم عسق﴾ [سورة الشورى، الآيتان: ١-٢] ﴿المص﴾ *[سورة الأعراف، الآية: ١]*. فلو ورد علينا منها ما ورد، لم نعتقد فيه تمثيلاً، ولا تشبيهًا، ولم نعرف معناه، وننكر على من تأوله، ونكل علمه إلى الله تعالى. وظن هؤلاء أن هذه طريقة السلف، وأنهم لم يكونوا يعرفون حقائق الأسماء والصفات، ولا يفهمون معنى قوله: ﴿لما خلقت بيدي﴾ *[سورة ص، الآية ٧٥]*، وقوله: ﴿والأرض جميعًا قبضته يوم القيامة﴾ *[سورة الزمر، الآية: ٦٧]*، وقوله: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ *[سورة طه، الآية: ٥]*، وأمثال ذلك من نصوص الصفات»[١] اهـ. وهو كلام نفيس في شرح مذهب المفوضة، واضح كل الوضح.

ومن العجيب أن الذين قرروا مذهب التفويض، ونسبوه

---

(١) *مختصر الصواعق* ١/٨١، ٨٢.

إلى السلف هم ممن كثر في باب أسماء الله وصفاته [illegible] اضطرابهم، ورويت عنهم حيرتهم وتوقفهم.

فالشهرستاني هو الذي كان ينشد:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها
وسيرتُ طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعًا كفَ حائرٍ
على ذقنٍ أو قارعًا سنَّ نادمِ

وأخبر أيضًا، أنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم.

وأبو عبدالله محمد بن عمر الرازي، هو القائل: لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عَليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن...

وكان يتمثل كثيرًا بقول القائل:

نهاية إقدامِ العقولِ عقالُ
وأكثرُ سعي العالمينَ ضلالُ
وأرواحُنا في وحشةٍ من جسومِنا
وحاصلُ دنيانا أذىً ووبالُ

ولم نستفدْ من بحثِنا طولَ عمرِنا
سوى أن جمعنا فيه قيلَ وقالوا

وكذلك أبوحامد الغزالي يروى عنه الحيرة والوقف[1].

فمن غير المستبعد أن يكون مذهب التفويض نتيجة لهذا الاضطراب وهذه الحيرة، إذ ظنوه المذهب الأسلم، وحسبوه مذهبًا للسلف، لما رأوا قلة خوض السلف في هذا الباب وما ذاك إلا لكمال معرفتهم به، وليس عن جهل منهم بنصوص الصفات.

والمفوضة يستعملون العبارات التي يموّهون بها على الناس من أجل أن ينخدعوا به ويظنوه حقًا فمن عباراتهم التي يذكرونها: «مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم» وهذه العبارة لازمها تصحيح المذهبين مذهب السلف ـ الذي هو بزعمهم التفويض ـ، ومذهب الخلف، الذي هو التأويل، وهم متمشون مع هذا اللازم، إذ يقولون: إن مذهب الخلف وطريقتهم وهي التأويل هي طريقة السلف، وإن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله سبحانه وتعالى، ولكن

---

(١) *مجموع فتاوى ابن تيمية* ٤/٧٢، ٧٣.

السلف أمسكوا عن تأويلها، والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلها.

فانظر إلى هذا التناقض العجيب، ومنه تعلم أن حقيقة مذهب التفويض التعطيل المحض لدلالة النصوص، والتحريف لمعانيها، وصدق الله العظيم إذ يقول سبحانه: ﴿**ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيراً**﴾ *[سورة النساء، الآية: ٨٢]*.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف، ويقولون: إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف، بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن ظاهر الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله ـ سبحانه وتعالى ـ، ولكن السلف أمسكوا عن تأويلها، والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلها، لمسيس الحاجة إلى ذلك، ويقولون: الفرق بين الطريقين أن هؤلاء قد يعينون المراد بالتأويل وأولئك ـ يعني السلف ـ لا يعينون لجواز أن يراد غيره...»[١]. الخ كلامه.

وعبارتهم هذه «مذهب السلف أسلم ومذهب

(١) *مجموع فتاوى ابن تيمية* ٥/١٠٩.

الخلف أعلم وأحكم» مع ما تحمله من الباطل والتناقض الذي مر آنفًا بيانُه، فيها سوء أدب مع قرون الأمة المفضلة «فإن هؤلاء المبتدعين، الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم على طريقة السلف إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين، الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني﴾ *[سورة البقرة، الآية: ٧٨]*، وإن طريق الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات. فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة[١]، التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف وفي الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف...»[٢].

وعجبًا!! كيف يكون هؤلاء المتكلمون ورثة الفلاسفة، أعلم من ورثة النبوة بنصوص الكتاب والسنة؟! وفي ماذا؟! في أعظم مقصود هو معرفة الله جل ذكره، وما يجب له من

(١) يعني قولهم: *«مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم»*.

(٢) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٥/٩.

الصفـات، ومـا يمتنع عليه، وكيف يكون هؤلاء الجاهلون المضــطربــون الـذين لا يميزون بين الصحيح والضعيف والمـوضـوع من الحـديث، أعلم وأحكم من أهـل السنة، وأدرى بما يجب لله، وما يمتنع عليه من الصفات؟!

ومن عبـاراتهم التي يموهون بها على الناس قولهم: «إن مذهب السلف في الصفـات الإقرار والاعتراف بنصوصه، على ما جاءت مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد».

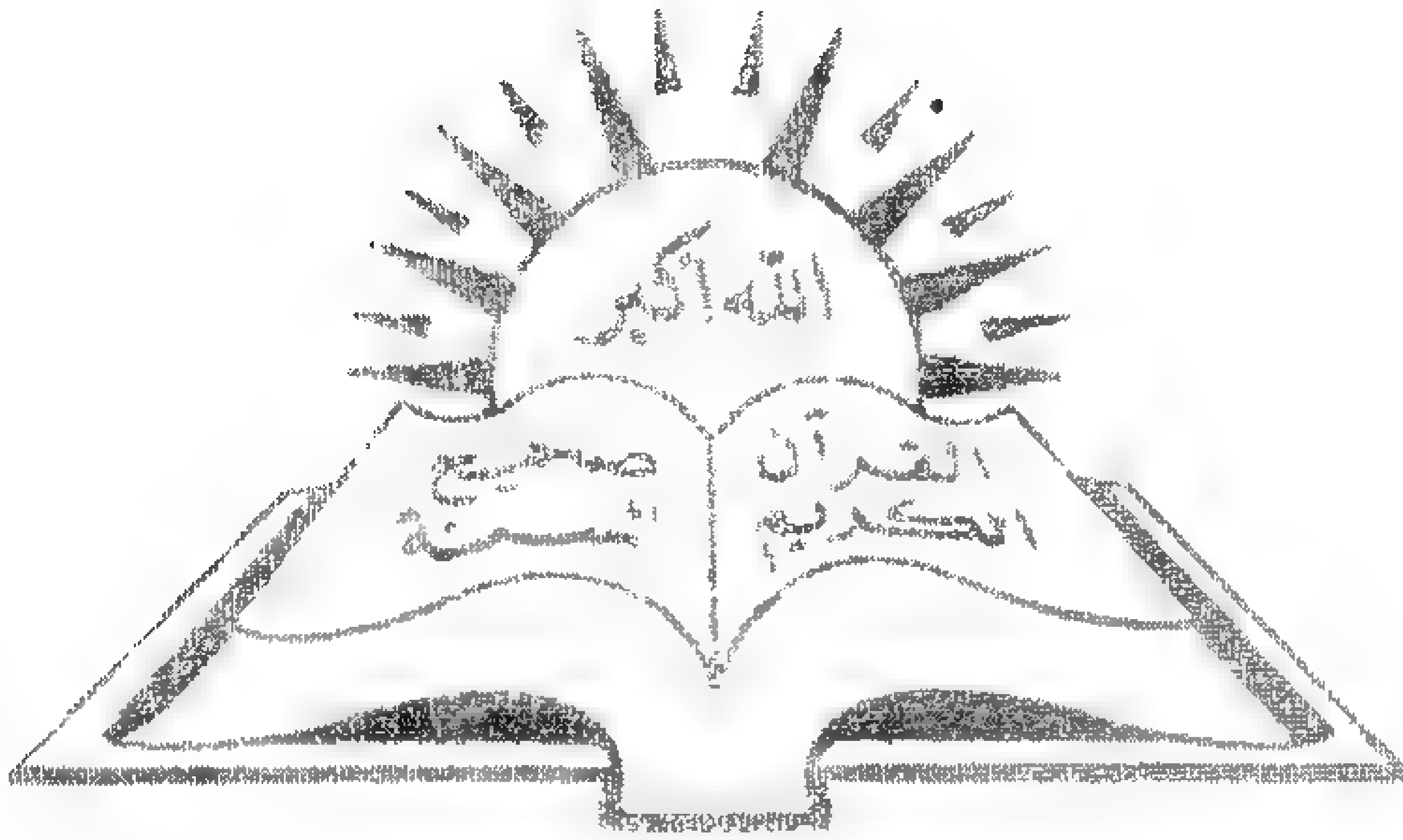
وقد سبق أنهم يموهون بمثل هذه العبارات، ومقصودهم واحد، هو نفي دلالة نصوص الصفات على ما دلت عليه، وادعاء أن ظاهرها ليس حقيقة.

ولكن من العدل التنزل معهم، وسؤالهم عن «ظاهرها» ما المراد به:

فإن كان المقصـود بالـظاهـر نعـوت المخلوقين وصفات المحدثين، فهذا غير مراد قطعًا بل إطلاق ذلك على ظاهر آيات وأحاديث الصفات محال، ولا يمكن أن يكون المحال هو الظاهر المتبادر إلى الذهن.

وإن كان المقصـود بالـظاهر المعاني التي تظهر من آيات وأحـاديث الصفـات، مما يليق بالله عز وجل، وأن مذهب

السلف أن معانيها غير مرادةٍ، فهذا باطل وكذب على السلف[١].



(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٥/١٠٨.

براءة السلف من مذهب التفويض

وبعد، فهذه هي الضلالة الثانية التي وقع فيها المفوضة، فالضلالة الأولى انتحالهم مذهب التفويض وسبق بيانه والمقصود به، وأما الضلالة الثانية فهي نسبتهم هذا المذهب الباطل للسلف الصالح، وهم بريئون منه، براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام.

ويقال: إن أول من نسب التفويض في نصوص صفات الله إلى السلف الشهرستاني وتبعه على ذلك إمام الحرمين الجويني والرازي وغيرهما[1].

وقد سبق الإشارة إلى بطلان هذه النسبة، وبقي تفصيل ذلك فإليكه.

لا يصح أن يكون تفويض معاني نصوص الصفات مذهبًا للسلف لأمور هي:

الأول: إنّ الثابت المنقول عنهم إثبات الصفات حقيقة، كما وردت بها النصوص الشرعية، فمما روي عن الصحابة:

١ - عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «لما قبض رسول

---

(١) علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين لرضا بن نعسان ص٧٥.

الله ﷺ. قال أبوبكر: أيها الناس: إن كان محمد إلـهكم الذي تعبدون، فإن إلهكم قد مات، وإن كان إلهكم الله الذي في السماء، فإن إلهكم لم يمت ثم تلا ﴿**وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم**﴾ *[سورة آل عمران، الآية: ١٤٤]* حتى ختم الآية»(١).

٢ - قول ابن مسعود: «ما بين السماء الدنيا، والتي تليها خمسمائة عام، وبين كل سماءين مسيرة خمسمائة عام، وبين السماء السابعة وبين الكرسي خمسمائة عام وبين الكرسي إلى الماء خمسمائة عام والعرش على الماء، والله تعالى فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه»(٢).

٣ - قول ابن عباس لما دخل على عائشة: وهي تموت فقال لها: «**كنت أحب نساء رسول الله ﷺ إلى رسول الله ﷺ ولم يكن رسول الله ﷺ يحب إلا طيبًا، وأنزل الله براءتك من فوق سبع سموات...**»(٣).

٤ - عن ابن عباس قال: «الكرسي موضع القدمين،

---

(١) *أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية ص*٢٦.

(٢) *أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية ص*٢٦، ٢٧.

(٣) *أخرجه الدارمي أيضًا في الرد على الجهمية ص*٢٧.

والعرش لا يقدر أحد قدره»[١].

٥ ـ خبر المرأة التي لقيت عمر بن الخطاب فاستوقفته . . . فقال عمر: ويلك أتدري من هذه قال: لا، قال: هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سموات . . . »[٢].

٦ ـ عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهما في يد الله إلا كخردلة في يد أحدكم»[٣].

ومما روي عن التابعين:

١ ـ قول مسروق: حدث عنه على بن الأقمر قال: كان مسروق إذا حدث عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قال: «حدثتني الصديقة بنت الصديق حبيبة رسول الله ﷺ، المبرأة من فوق سبع سموات»[٤].

٢ ـ قول سليمان التيمي قال: «لو سئلت أين الله؟ لقلت في

(١) أخرجه ابن خزيمة في التوحيد ص٧١ ـ ٧٢، وإسناده صحيح انظر: مختصر العلو للألباني ص١٠٢.

(٢) أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية ص٢٦.

(٣) أخرجه ابن جرير في التفسير ٢٤/١٧ بنحوه.

(٤) انظر الجيوش الإسلامية لابن القيم ص٤٢.

السماء»(١).

٣ - قول الضحاك: روى عنه مقاتل بن حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿**ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم**..﴾ *[سورة المجادلة، الآية ٧]*.

قال: «هو الله على عرشه، وعلمه معهم»(٢).

٤ - قول التابعين جملة: روى البيهقي بإسناد صحيح إلى الأوزاعي قال: «كنا، والتابعيون متوافرون نقول: إن الله تعالى جل ذكره فوق عرشه ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته»(٣).

٥ - قول ربيعة بن عبدالرحمن وقد سئل عن قوله تعالى: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾ *[سورة طه، الآية: ٥]*

قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله تعالى الرسالة، وعلى الرسول ﷺ البلاغ، وعلينا التصديق»(٤).

---

(١) *أخرجه اللالكائي ٣/٤٠١، وانظر مختصر العلو ص*١٣٣.

(٢) *خرّجه في مختصر العلو ص*١٣٣.

(٣) *أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ص*٤٠٨ *كما في مختصر العلو ص*١٣٧ *وصحح إسناده ابن القيم في الجيوش ص*٤٣.

(٤) *أخرجه اللالكائي.* ٣/٣٩٨، *ومثله عن مالك أخرجه الدارمي ص*١٣٣، *انظر مختصر العلو ص*١٤١.

ومما روي عن تابع التابعين:

١ ـ ما رواه علي بن الحسين بن شقيق قال: قلت لعبد الله ابن المبارك كيف نعرف ربنا عز وجل؟ قال: «في السماء السابعة على عرشه، ولا نقول كما تقول الجهمية: إنه هاهنا في الأرض»(١).

٢ ـ قال حماد بن زيد في الجهمية: «إنما يحاولون أن يقولوا ليس في السماء شيء»(٢).

فأنت ترى من خلال سياق هذه الآثار عن السلف، أن مذهبهم إثبات الصفات لله عز وجل تبعًا للنصوص إثبات حقيقةٍ منزه عن الشبيه والمثيل، إذ ذلك مستقر في قلوبهم. وهم أشد تعظيمًا لله، ولذلك أنكروا على الجعد بن درهم عندما أظهر مقالته بإنكار الصفات، فإن الجعد لم ينكر الآيات، وإنما أنكر ما دلت عليه من صفات الله عز وجل. ولو كان السلف يؤمنون بألفاظ نصوص الصفات دون الإيمان بحقائقها، وما دلت عليه لما أنكروا على الجعد بن درهم بدعته.

(١) أخرج نحوه الدارمي في الرد على الجهمية ص٥٠ وصححه ابن القيم في الجيوش ص١٤، وخرجه في مختصر العلو ص١٥١، ١٥٢.

(٢) أخرجه عبدالله ابن الإمام أحمد في السنة ص٩ ـ ١٠، وصححه =

الثاني: إن الذي ذكره الأئمة في مصنفاتهم عن السلف، هو إثبات الصفات حقيقة، وذلك بما أوردوه عنهم من الآثار، وبعضهم أخــذه عنهم بالتلقي، كما قال الأوزاعي: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله على عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته»[1].

وقال الترمذي في سننه عقب روايته لحديث النزول: وهو على العرش، كما وصف به نفسه في كتابه، كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من الصفات»[2].

وأخرج الدارقطني[3] بسنده أن ابن عباد قال: قدم علينا شريك بن عبدالله، فقلت له: إن عندنا قومًا من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث: «إن الله ينزل عز وجل إلى سماء

= الألباني في اختصار العلو ص ١٤٧.

(*) للاطلاع على آثار السلف في إثبات الصفات يمكنك الرجوع إلى كتب السنة ومنها المذكور هنا.

(١) سبق تخريجه.

(٢) عون المعبود ١٣/٤٢، بواسطة علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين ص٣٥.

(٣) كتاب الصفات للدارقطني ص ٤٣ نشر مكتبة الدار بالمدينة.

الـدنيا»[١] **«وإن أهل الجنة يرون ربهم»**[٢] **فحدثني شريك** بنحو عشرة أحاديث في هذا وقال: أما نحن، فأخذنا ديننا عن أبناء التابعين عن أصحاب رسول الله، ﷺ، فهم عمن أخذوا؟!

وقال أبوعمر بن عبدالبر: أجمع علماء الصحابة والتابعين الـذين حمل عنهم التـأويل ـ يعني التفسـيرـ قالوا في تأويل قوله: ﴿**ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم**﴾ هو على العرش وعلمه في كل مكان وما خالفهم في ذلك من يحتج بقوله[٣].

وقال الخطيب البغدادي: أما الكلام في الصفات، فإن ما روي منهـا في السنن الصحاح، مذهب السلف رضي الله عنهم إثبـاتهـا وأجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنهـا. . .»[٤]

وقـال ابن عبـدالـبر: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها

(١) *أخرجه البخاري في الصحيح كتاب التهجد باب ١٤، ومسلم حديث رقم ٧٥٨، من حديث أبي هريرة.*

(٢) *أخرجه البخاري في الصحيح كتاب مواقيت الصلاة باب ١٦.*

(٣) *بواسطة مجموع الفتاوى ٥/٨٧.*

(٤) *انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ترجمة الخطيب.*

على الحقيقـة لا على المجـاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة. . . »[١].

وقال الأشعري في الإبانة: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا عز وجل. وسنة نبينا عليه السـلام، ومـا روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبوعبدالله أحمد بن محمد بن حنبل ـ نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته ـ قائلون، ولما خالف قوله مخالفون. . . إلى أن قال: وجملة قولنا أنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله وبما جاءوا به من عند الله. . . » الخ. . .[٢]

الثالث: لم ينقل عن أحد من السلف من الصحابة ومن بعدهم أنه قال: لا أعرف معنى آيات الصفات، وما تدل عليه. بل ما نقل عنهم هو الإثبات لحقيقة الصفات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فما يمكن أحد قط، أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل ـ نصًا ولا ظاهرًا ـ أنهم

---

(١) *التمهيد ١٤٥/٧.*

(٢) *الإبـانـة ص٨ ـ ١٠، وينبغي التنبيه إلى أن كتـاب الإبانة من آخر ماصنّفه الأشعري في بيان عقيدته.*

كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع، ولا بصر، ولا يد حقيقة»[١].

وقد سبق نقل عبارات السلف في إثبات الصفات، وكتب السنة طافحة بذلك، وأما عدم معرفة ما تعنيه نصوص الصفات فهذا لم ينطق به أحد منهم.

الرابع: إنَّ الذين صنفوا في السنة ـ مسائل الاعتقاد ـ وفي الرد على المعطلة منكري الصفات، إنَّما استدلوا على إثبات الصفات بآثار الصحابة والتابعين، فإنَّك إذا طالعت تلك الكتب المصنفة في إثبات الصفات وجدت الآثار عن السلف في إثبات علو الله واستواءه على عرشه ونزوله ـ سبحانه وتعالى ـ إلى سماء الدنيا، وغير ذلك من الصفات التي أثبتوها اتِّباعًا لنصوص الكتاب والسنه في إثباتها، فكيف يقال بعد ذلك إنَّ مذهب السلف الإيمان بألفاظ مجردة لاتدل على صفاتٍ لله ـ عز وجل ـ؟!

الخامس: المفسِّرون من أهل السنَّة ـ كابن جرير وابن أبي حاتم، والبغوي، وابن كثير ـ عندما فسَّروا نصوص الصفات التي وردت في القرآن، فإنَّما فسروها بتفسير السلف من

(١) مجموع الفتاوى ٥/١٠٩.

الصحـابة، والتابعين، وتابعيهم، مثبتين مادلَّت عليه تلك النصوص من الصفات حقيقة لامجازًا»[١].

السـادس: إنَّ القول بأنَّ مذهب السلف تفويض نصوص الصفـات يستلزم تجهيل الصحـابـة، وأنَّهم بمنزلة الأميين الـذين لايعلمـون من الكتـاب إلَّا مجرد القـراءة، وأنَّهم لايفقهـون من القرآن إلَّا ألفاظًا لامعنىٰ لها، وهذا تنقص لهم، كيف ينسبون إلى ذلك وهم الذين روي عنهم قولهم: كنَّا لانتجاوز عشر آيات من القرآن، حتى نحفظها، ونتعلم مافيها من العلم والعمل»[٢].

وروي عن مجاهد التابعي المفسِّر أنَّه قال: «قرأت القرآن على ابن عباس عشر مرات استوقفه عند كل آية». وفي رواية أخرىٰ «. . . ثلاثين عرضة»[٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة، لاسيما العلم بالله، وأحكام أسمائه وآياته من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟! أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة، وأتباع الهند واليونان وورثة المجوس،

(١) علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين ص٥١.

(٢) مسند الإمام أحمد بنحوه ٥/٤١٠.

(٣) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣/٢٧٩، ٢٨٠.

والمشركين، وضلال اليهود والنصارى، والصابئين وأشكالهم، وأشباههم أعلم بالله من ورثة الأنبياء، وأهل القرآن والإيمان؟!!»[1] اهـ.

السابع: لايشك أحد أن سلف الأمَّة كانوا أسرع استجابة لله ورسوله، وأعظم حرصًا على متابعة النصوص الشرعيَّة، وأشدَّ إنكاراً على المجادلين في قبول نصوص القرآن والسنة، وقد جاءت الآيات والأحايث بإثبات الصفات حقيقة أفلا يكون مذهبهم إثباتها والسكوت عن الجدال فيها؟!

الثامن: لو كان مذهب السلف ـ رضوان الله عليهم ـ في نصوص الصفات تفويض معانيها، وعدم معرفة مادلَّت عليه، لبينوا ذلك لمن بعدهم حتى يأخذوه عنهم، فلما لم يفعلوا ذلك كان ذلك دليلاً على إيمانهم بها مثبتةً ـ كما في النصوص ـ حقيقةً على مايليق بجلال الله ـ عز وجل ـ، والسلف لم يكونوا يجهلون إثم كتم الحق الذي ذكره الله ـ عز وجل ـ في قوله: ﴿**إنَّ الذين يكتمون ماأنزلنا من البينات والهدى من بعد مابيَّناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون**﴾، *[سورة البقرة، الآية: ١٥٩]*.

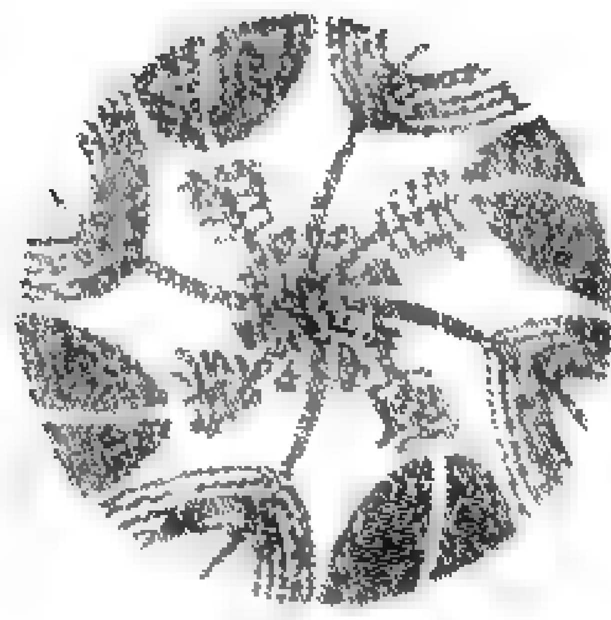
---

(١) *مجموع الفتاوى* ٥/١٢.

وفيما سبق كفاية في إثبات كذب هذه النسبة ـ نسبه تفويض نصوص صفات الله ـ للسلف الصالح، لمن كان له قلب، أو ألقىٰ السمع وهو شهيد.

ومذهب السلف في باب أسماء الله، وصفاته واضح كل الوضوح لاغموض فيه وهو أنهم: يصفون الله ـ تعالى ـ بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل[1].

وليس في مذهبهم تفويض علم معاني نصوص الصفات. وإنما يفوضون كيفية صفات الله، فيردون علم كيفية صفاته ـ عز وجل ـ إليه.



---

(١) لوامع الأنوار البهية للسفاريني ١/ ٢٤، ٢٥.

بيـــان بطلان مذهـب التفويـض

تقدم معرفة المقصود بالتفويض، وتقدم بيان بطلان أن يكون التفويض مذهبًا للسلف، وبقي أن تتم الفائدة ببيان بطلان القـول بالتفـويض في نصـوص صفـات الله ـ عز وجل ـ، ويتضح ذلك البطلان بوجوه.

الأول: يلزم من القول بالتفويض أنَّ الرسول ﷺ كان لايعلم معاني نصوص الصفات والتي ذكرها الله في القرآن، وذكرها هو في خطاباته لأصحابه، وهذا ظاهر البطلان، إذْ كيف يجهل الرسول ـ عليه السلام ـ تفسير الآيات؟! وفي ماذا؟ في أعـظم مقصود للخلق هو معرفة الله ـ عز وجل ـ كيف يجهل الرسول ـ عليه السلام ـ المقصود بهذه النصوص وهو أعلم الخلق بالله ومايجب له ـ سبحانه ـ، ومايمتنع عليه.

هذه مقولة شنيعة لايتفوه بها إلاَّ من جهل قدر رسول الله ﷺ.

الثـــاني: يلزم منه أن الله ـ عز وجل ـ لم يبين الحق المراد من نصوص صفاته التي أنزلها إلى عباده، وأنَّ الرسول ﷺ لم يبين الواجب نحو مثل هذه النصوص وطريقة التعامل معها،

بل ترك الناس حيارى لايدرون مايعملون هل يثبتون أم ينفون؟! أم ماذا يعتقدون؟! والله ـ عز وجل ـ يقول: ﴿**مافرطنا في الكتاب من شيء**﴾، *[سورة الأنعام، الآية: ٣٨]*، فيمتنع أنْ يكون التفريط في باب أسماء الله وصفاته.

الثالث: يلزم منه أنَّ الله ـ عز وجل ـ خاطب عباده بألفاظ لا يفهمون المقصود منها، وأنَّه لم يرد منهم الإيمان بما دلَّت عليه، وهذا عيٌّ في الكلام ينزه الخالق ـ سبحانه ـ عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لكنْ هل مالايفهمه أحد من الناس، بل ولا الرسول عند من يجعل التأويل هو معنىٰ الآية، ويقول: إنَّه لايعلمه إلَّا الله؟ فيلزم أنْ يكون في القرآن كلام لايفهمه لا الرسول، ولا أحد من الأمَّة بل ولا جبريل هذا هو الذي يلزم على قول من يجعل معاني هذه الآيات لايفهمه أحد من الناس، لكن ليس فيه أنَّ الخطاب المنزل، الذي أمرنا بتدبره لايفقهه، ولا يفهم معناه لا الرسول ولا المؤمنون، فهذا هو المنكر الذي أنكره العلماء، فإنَّ الله قال: ﴿**إنَّا جعلناه قرآنًا عربيًا لعلكم تعقلون**﴾. *[سورة الزخرف، الآية: ٣]*[1].

---

(١) *مجموع الفتاوي* ١٦/٤١٠، ٤١١.

الرابع: إن مقتضىٰ الإيمان بالقرآن، وأحاديث الرسول ﷺ إثبات مادلَّت عليه من صفات الله ـ عز وجل ـ، والإيمان بها حقيقة على مايليق بجلال الله وعظمته فكيف يزعم من يزعم أنَّه مؤمن بهذه النصوص، ثم يقول أنا لا أعلم معناها، ولا ماقصد بها!! إذن بماذا آمن؟!

الخامس: إنَّ الله ـ عز وجل ـ ماوصف لنا نفسه بالصفات إلا لنثبتها، ولا نقف في ذلك، ونقول لاندري مامعناه[1]، بل يجب علينا أن نثبت ماأثبته الله لنفسه، وننفي عن الله مانفاه عن نفسه، وألا نعتقد أن إثباتنا للصفات تشبيه لله بخلقه إذ نحن ماأثبتنا إلَّا ماأثبتته النصوص، قال نعيم بن حمَّاد شيخ البخاري: «من شبَّه الله بخلقه كفر، ومن جحد ماوصف الله به نفسه كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله تشبيه ولا تمثيل»[2].

السادس: إنَّه لافرق بين مذهب التفويض، وبين مذهب المعطلة الذين نفوا صفات الباري ـ جل وعلا ـ، فإنَّ المعطلة لم ينكروا ألفاظ الآيات، ولم يقولوا: إنها ليست من القرآن

---

(١) *علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين ص٤٨.*

(٢) *أخرجه الذهبي في العلو بإسناده وقال الألباني: إسنادٌ صحيح انظر مختصر العلو ص ١٨٤.*

وإنما نفوا مادلت عليه من الصفات، فلذلك قال من قال: إن مذهب التفويض من شر أقوال المبتدعة[١].

السابع: وقوع التناقض في مذهب التفويض، قال ابن القيم: «ثم تناقضوا أقبح تناقض فقالوا: تجرى على ظواهرها، وتأويلها بما يخالف الظواهر باطل، ومع ذلك، فلها تأويل لايعلمه إلاَّ الله، فكيف يثبتون لها تأويلاً، ويقولون تجرى على ظواهرها، ويقولون الظاهر منها مراد، والرب متفرد بعلم تأويلها، وهل في التناقض أقبح من هذا؟!!»[٢]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ثم كثير من هؤلاء ـ المفوضة ـ يقولون تجري على ظاهرها، فظاهرها مراد، مع قولهم: إنَّ لها تأويلاً بهذا لايعلمه إلا الله، وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة[٣] من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم[٤]».

---

(١) انظر بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول بهامش منهاج السنة ١١٦/١، ١١٨.

(٢) الصواعق المرسلة ٤٢٣/٢، ٤٢٤.

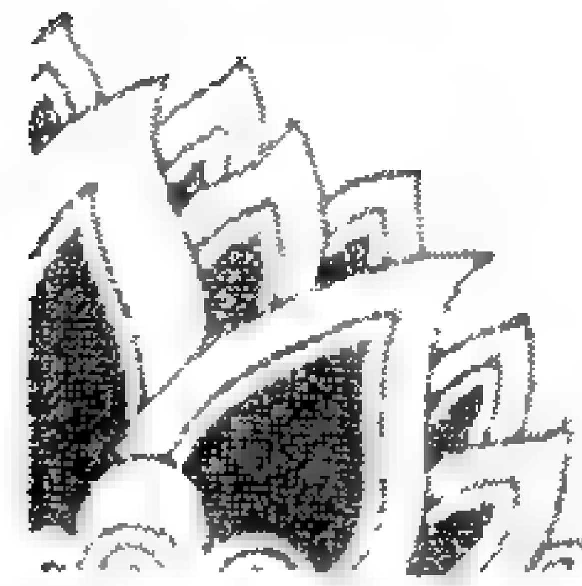
(٣) يعني بهم المفوضة.

(٤) مجموع الفتاوى ٣٥/٥.

الثامن: إنَّ القول بالتفويض إنَّما وقع نتيجةً لاعتقاد التشبيه، فإنَّ المفوضة اعتقدوا أن إثباتهم لمعاني الصفات حقيقة يستلزم التشبيه، فحادوا بسبب ذلك فقالوا: إنَّ ظواهر هذه النصوص لايعلم معناها إلا الله، فوقعوا في التشبيه أولاً، ثم في التعطيل ثانيًا إذ آمنوا بألفاظ فارغة لا معنىٰ لها بزعمهم ولو قدروا الله حق قدره ما وقعوا في هذا الباطل فالله ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾ [سورة الشورىٰ، الآية: ١١]. والكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما أنه ـ سبحانه ـ له ذات لاتشبه الذوات، فكذلك له صفات لاتشبه الصفات، فإذا أثبتوا الذات وقالوا إنَّ إثباتها لايستلزم التشبيه، فيلزمهم أن يثبتوا الصفات لأنَّها لاتستلزم التشبيه.

التاسع: إنَّ القول بالتفويض مخالفة لما كان عليه سلف الأمة ـ الصحابة والتابعون ـ إذا أنهم أثبتوا لله الصفات على ماورد في نصوص الكتاب، والسنة، وقد سبق ذكر الآثار عنهم في ذلك. «وقد تواترت الأقوال عنهم بإثبات المعاني لهذه النصوص إجمالاً أحيانًا، وتفصيلاً أحيانًا أخرىٰ، وتفويضهم

الكيفية إلى علم الله ـ عز وجل ـ»[1].



(١) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى لفضيلة الشيخ ابن عثيمين ص٣٥.

شبه للمفوضة والإجابة عنها

أورد المفـوضـة بعض الشبه التي يزعمون أنها دليل على صحة التفويض، أو على نسبته إلى السلف، ومن هذه الشبه:

الشبهة الأولى: ماورد عن بعض السلف، من قولهم في نصوص الصفات: «أمرّوها كما جاءت»، قالوا: وهذا يدل على أن مذهبهم الإيمان بظواهر النصوص من غير إثبات لحقيقتها.

والإجابة عن هذه الشبهة يتلخص فيما يلي:

أولاً: نعم ورد هذا عن عدد من السلف منهم سفيان بن عيينة قال: هي كما جاءت تقر بها، ونحدث بها بلا كيف»(١).

وعن وكيع قال: نسلم هذه الأحاديث، كما جاءت، ولا نقول: كيف كذا ولا لم كذا. . . »(٢).

وعن الأوزاعي قال ـ وقد سئل عن أحاديث الصفات ـ:

---

(١) تخريجه في مختصر العلو ص١٦٥ .

(٢) انظر مختصر العلو ص١٦٩ .

«أمرّوها كما جاءت» [١].

وورد عن غيرهم أيضًا من السلف هذه المقولة أو مثلها مما يمكنك الاطِّلاع عليه في كتب السنة.

ثانيًا: هذه العبارة منهم لاتدل على أنهم لايثبتون معاني نصوص الصفات، بل هي دليل لإثباتهم ولو كانوا لايثبتون لصرَّحوا بذلك.

ثالثًا: إنَّ الذين وردت عنهم مثل هذه العبارة المجملة، ورد عنهم إثبات الصفات حقيقة في عبارات مفصلة فالأخذ بالمفصَّل المبين من قولهم أولىٰ من الأخذ بعبارة مجملة على أن هذه اللفظة المجملة فيها مايدل على أنهم قصدوا بها الإثبات ويأتي بيان ذلك.

رابعًا: إنَّهم يقصدون بهذه العبارة إثبات حقيقة الصفات والدليل على ذلك قولهم في آخر العبارة: «بلا كيف»، فلو كانوا لايؤمنون بحقيقة الصفات، وإنَّما يؤمنون بلفظ الآية أو الحديث دون اعتقاد بمعناه، لما احتاجوا إلى قولهم «بلا كيف».

---

(١) *انظر مختصر العلو* ص١٣٨.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فقول ربيعة ومالك الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، موافق لقول الباقين: أمرّوها كما جاءت بلا كيف، فإنَّما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه ـ على مايليق بالله ـ لما قالوا: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ولما قالوا: أمرّوها كما جاءت بلا كيف فإنَّ الاستواء حينئذ لايكون معلومًا، بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم.

ـ **وأيضًا** ـ: فإنَّه لايحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنىً، وإنَّما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات... فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر، لما قالوا بلا كيف، وأيضًا فقولهم: أمرّوها كما جاءت يقتضي إبقاء دلالتها على ماهي عليه، فإنَّها جاءت ألفاظًا دالة على معاني فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمرّوا لفظها، مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لايوصف بما دلَّت عليه حقيقة...»[1]، إلخ كلامه ـ رحمه الله ـ وهو كلام مبين

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/٤١، ٤٢.

واضح مقنع لمن كان يطلب الحق.

الشبهة الثانية: في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وما يعلم تأويله إلَّا الله**﴾، *[سورة آل عمران الآية: ٧]*.

قالوا: فنحن نجري نصوص الصفات على ظاهرها من غير اعتقاد معنىً لها، ونقول: إنَّ لها تأويلاً لايعلمه إلَّا الله، كما في الآية.

والجواب: إنَّه ليس لهم في هذه الآية دليل على ماأرادوه، بل إنَّهم إنما غلطوا لعدم معرفتهم المراد بـ: «التأويل». فإنَّ التأويل يراد به أحد ثلاثة معان هي:

الأول: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك، وهو اصطلاح كثير من المتأخرين، وهو اصطلاح حادث مبتدع، وهو من تحريف الكلام عن ظاهره وتسميته تأويلاً لم يكن في عرف المتقدمين أهل اللغة، إنَّما سمَّاه بذلك المتأخرون الخائضون في علم الكلام.

والمفوضة وغيرهم من أرباب الكلام ظنوا المقصود بالتأويل في الآية هذا المعنى وهو غلط، وإنما حقه أن يسمى تحريفًا، وقد ذمه سلف الأمة، والأئمة من بعدهم.

الثاني: التأويل: بمعنى التفسير، ولهذا قال مجاهد: إنَّ الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه، فإنَّه أراد بذلك تفسيره، وبيان معانيه، وهذا مما يعلمه الراسخون.

وابن جرير مشى في تفسيره على هذا الاصطلاح فيقول عند تفسير الآية: «تأويل الآية» وعلى هذا المعنى يحمل كلام من وقف على قوله: «والراسخون في العلم»، في الآية فهو حق بهذا الاعتبار.

الثالث: التأويل بمعنى الحقائق الموجودة التي يؤول الكلام إليها، فتأويل ماأخبر الله به في الجنة من النعيم ـ مثلاً ـ هو الحقائق الموجودة أنفسها وكنهها وكيفياتها، لا مايتصور من المعاني في الذهن عند ورود ذكر الجنة، وهذا التأويل هو الذي لايعلمه إلا الله، ومن ذلك كيفية صفات الله ـ عز وجل ـ فهو من التأويل الذي لايعلمه إلاَّ الله. وهذا هو التأويل في لغة القرآن في مثل قوله ـ تعالى ـ: **﴿هل ينظرون إلاَّ تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق﴾**، *[سورة الأعراف، الآية: ٥٣]*.

وعلى هذا يحمل كلام من وقف على قوله: **﴿ومايعلم**

تأويله إلاَّ الله﴾، فهو حق بهذا الاعتبار.[1]

والذي سبب لهم الوقوع في هذه الشبهة هو اعتقادهم أنَّ نصوص الصفات من المتشابه، وبعضهم يقول: هي المتشابه في القرآن.

والجواب عن ذلك..

أولاً: لايسلم أن نصوص الصفات من المتشابه، الذي لايُعَلَم معناه، فإنَّه لم يرد عن أحد من سلف هذه الأمة ولا من أئمتها أنه جعل ذلك من المتشابه، ونفى أن يعلم أحد معناه، ولا جعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لايفهم.

ثانيًا: لو سلم أن نصوص الصفات من المتشابه، أو كان فيها ماهو من المتشابه، فإنَّ المقصود بذلك أنَّها من المتشابه الذي لايعلم كيفيته إلاَّ الله، وليس ذلك خاصًا بآيات الصفات، بل في أخبار المعاد وذكر الجنة والنار.

فأمَّا أن يقال: إنَّ نصوص الصفات من المتشابه الذي لايعلم معناه إلا الله، فهذا غلط وباطل، والدليل على بطلانه أن السلف من الصحابة والتابعين، والأئمة بعدهم

(١) *مجموع الفتاوى* ٤/٨٦، ٥/٣٥.

تكلموا في نصوص الصفات، وفسروها بما يوافق دلالتها، ورووا عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة توافق القرآن [١].

الشبهة الثالثة: ذكر بعضهم قول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «هذا من المكتوم الذي لايفسر»[٢].

والإجابة عن هذا فيما يلي:

أولاً: يجب البحث عن صحة مثل هذا عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

ثانيًا: لو صحّ، فإنَّه لايدل على نفي العلم بمعنى نصوص الصفات، وإنَّما يدل على نفي علم الكيفية، فكل كلام ورد عن السلف في النهي عن تفسير نصوص الصفات فيعنون به المنع من الخوض في كيفياتها يدل على ذلك قولهم: «أمرّوها كما جاءت، بلا كيف».

ثالثًا: إنَّ الأخذ بكلام ابن عباس المفصّل والذي فيه إثبات معاني الصفات حقيقة، وترك العبارات المجملة ـ التي قد يحفُّ بها من الاحتمالات مايجعلها توافق كلامه المفصل ـ

---

(١) *مجموع الفتاوى* ١٣/٢٩٤ ـ ٣٠٦.

(٢) *انظر لوامع الأنوار البهية للسفاريني* ١/٩٧.

هو الـواجب، وقـد سبق ذكر الروايات عن ابن عباس في إثبات الصفات حقيقة[1].



(١) انظر فصل بطلان نسبة التفويض للسلف من هذا الكتاب.

خاتمة

بعد كل ماسبق من العلم بحقيقة مذهب التفويض، وما احتوى عليه من الباطل، إضافة إلى خطأ نسبته إلى سلف الأمة، فينبغي التنبه لأمرين:

الأول: الحذر من الانخداع بما يُلبسه المفوضة مذهب التفويض ـ عند تقريره ـ من زيٍّ جذاب يموهون به على الناس، فيعبرون عنه بألفاظ خدَّاعة يقتنع بها من ليس له دراية بالحق في باب أسماء الله وصفاته.

وذلك كقولهم: إن نصوص الصفات اختص الله بعلمها فلا يعلم معناها إلا هو ـ سبحانه ـ وأما نحن فلا نعلم معناها، لقصر علمنا عن ذلك.

وقد عرفت أن من لوازم هذا القول مفاسد منها:

ـ لم يبين الله لعباده مايجب عليهم نحو نصوص الصفات.

ـ تجهيل خير قرون الأمة من الصحابة والتابعين، وأنهم كانوا يقرأون ألفاظًا لايعلمون معناها، بل جعلوا هذا الجهل لرسوله ـ ﷺ ـ.

فاحذر أن تنخدع بهذا المذهب، واطلب الحقّ من مصادره.

(١) كما يعبر بذلك بعض العصريين ممن لوحظ عليهم التناقض في هذا الباب ـ هداهم الله ـ.

الثاني: بعض المصنفين من المتقدمين والمتأخرين قرروا في كتبهم مذهب التفويض في نصوص الصفات، ونسبوه إلى السلف جهلاً وغلطًا، فارع انتباهك لذلك عند قراءتك لهذه الكتب، فخذ الصالح منها، واطرح الطالح، فإن الحكمة ضالة المؤمن أنَّى وجدها أخذها، وهو أحق بها.

وكلمة أخيرة أود ذكرها، وهي وجوب الرجوع إلى هدي السلف الصالح في كل شيء في باب صفات الله، وفي غيره، فإنَّهم ورثوا هديهم من رسول الله - ﷺ -.

فأعظِمْ به هديًا لمن طلب النجاة وسعادة الدنيا والآخرة.

وكلُّ خيرٍ في اتباعِ من سلف
وكلُّ شرٍ في اتباعِ من خلف

«وإذا حقق المسلمون العودة الكريمة، وتمسكوا بأهداب العقيدة السلفية، وقام فيهم هذا التغيير، فسيزول معه - بإذن الله تعالى - كثير من الخصومات والعداوات، وستكون الوحدة الحقيقية للصف الإسلامي نابعة من وحدة العقيدة المتماسكة»(١).

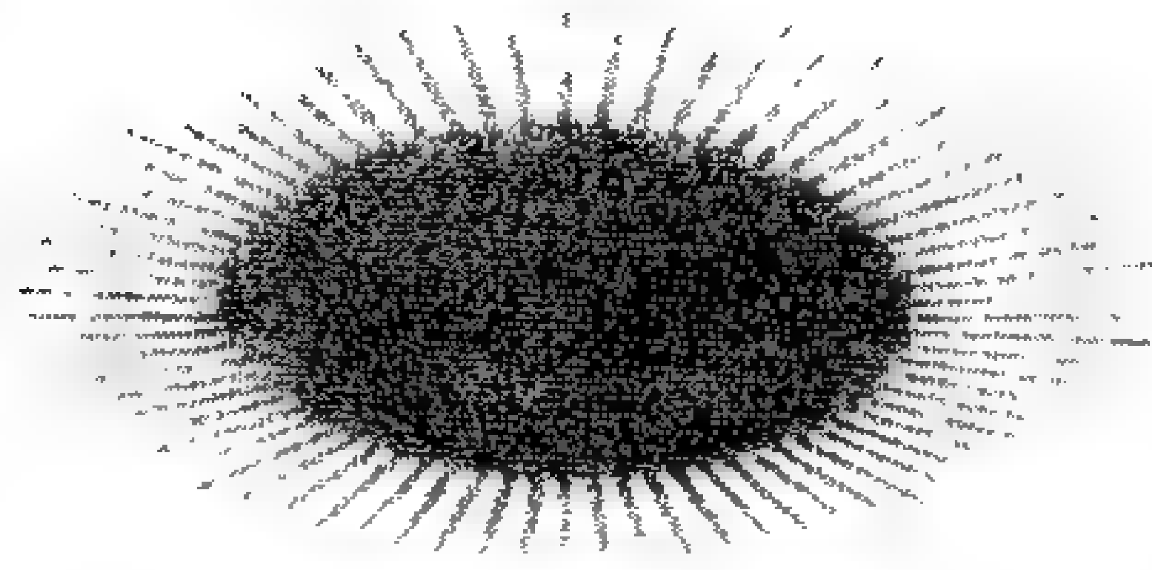
والدعوة إلى الرجوع إلى مذهب السلف ليس دعوة إلى

---

(١) علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين ص١١٤.

الاختلاف. وإظهار التقاطع والعداوات، بل هو الدعوة إلى وحدة الصف على منهج الصراط المستقيم، قال الشيخ أبو القاسم الأصفهاني التيمي في معرض رده على من زعم أن البحث في الصفات وماشابهها تورث التقاطع، والتدابر، والاختلاف ـ: «الجواب إنا قلنا هذا في المسائل المحدثة، وأما القول في هذه المسائل من شرط أصل الدين، ولابد من قبوله على نحو ماثبت فيه النقل عن رسول الله ﷺ، وأصحابه، ولايجوز لنا الإعراض عن نقلها وروايتها وبيانها، لتفرق الناس في ذلك، كما في الإسلام والدعوة إلى التوحيد وإظهار الشهادتين»(١) اهـ.

اللهم علمنا ماينفعنا، وارزقنا العمل بما علمتنا، اللهم واهدنا إلى الحق وثبتنا عليه. وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه وسلم.

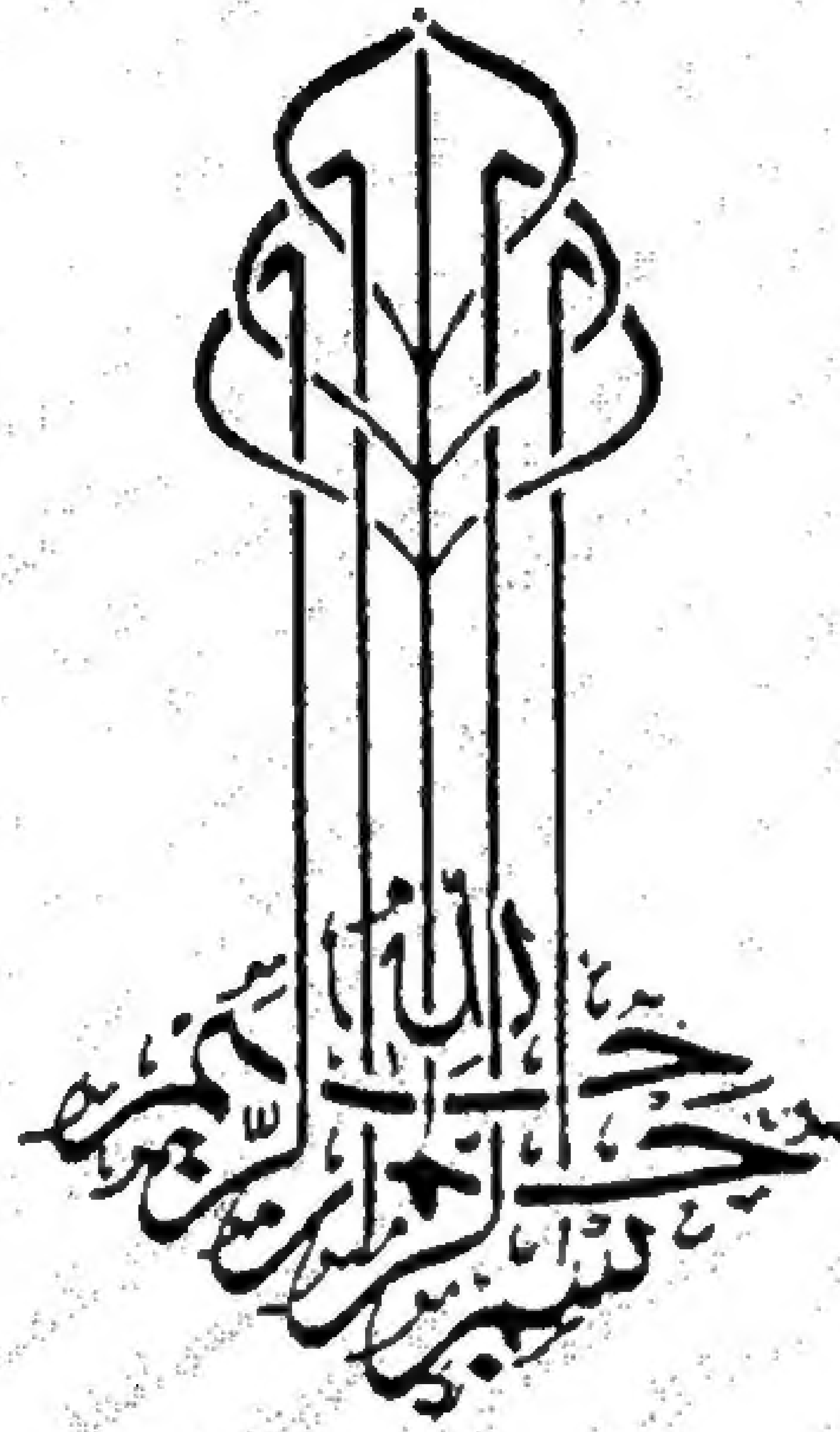


(١) بواسطة نقل علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين ص١١٤.

فهرس الرسالة

أخطاء يجب أن تصحح في العقيدة

٢



تبرئة السلف من تفويض الخلف

هذا الكتاب

في بيان خطأ طالما قرأناه في المصنفات القديمة، والحديثة، وطالما سمعناه وشاهدناه في كتابات، ومقالات بعض أهل زماننا.

ذلكم الخطأ هو نسبة تفويض معاني نصوص صفات الله - عز وجل - في القرآن والسنة النبوية إلى السلف الصالح، خير قرون الأمة، أهل القرون المفضلة.

وحاشاهم أن يكون مذهبًا لهم وقد حمل في طياته التعطيل المحض لصفات الله - جل وعلا -، وحمل أيضاً اللوازم الفاسدة الباطلة التي ينزه عنها شرع الله سبحانه.

فالحمد لله على السنة، وعياذًا من البدعة.

الناشر

الناشر
مكتبة دار الحميضي
ص.ب ٣١٠٦ الرياض ١١٤٧١
هاتف: ٤٣٥٣٨٢٢ - فاكس: ٤٣٥٧٨٠٢



الموزع الوحيد
مؤسسة الجريسي للتوزيع
ص.ب ١٤٠٥ الرياض ١١٤٣١
هاتف ٤٠٢٢٥٦٤ - فاكس ٤٠٢٢٠٧٦

مطبعة سفير تلفون ٤٩٨٠٧٨٠ - ٤٩٨٠٧٧٦ ★ الرياض